



تبادل 38% من صافي الأرباح.. وترتفع إلى 54% مع استبعاد الأرباح غير الاعتيادية التي حققتها «أجيليتي»

1,2 مليار دينار التوزيعات النقدية للشركات المدرجة عن 2021

■ 80 شركة وزعت أرباحاً نقدية على مساهميها عن العام الماضي.. مقارنة بـ 45 عن 2020 ■ البنوك أعلى القطاعات توزيعاً بـ 524 مليون دينار.. تليها الاتصالات بـ 190,4 مليون دينار

أكثر من نصف مليار دينار مكاسب سوقية للبورصة

52,6 مليون دينار ارتفاعاً من 46,4 مليون دينار أول من أمس، وتكررت السيولة حول أسهم اهلي متحد الذي جاء بالصدارة بـ 6,9 ملايين دينار، تلاه سهم بيتك بـ 6,1 ملايين دينار، ثم سهم الوطني بـ 4,1 ملايين دينار، وسهم وطنية بـ 3,1 ملايين دينار، إضافة إلى سهم السفن بـ 2,7 مليون دينار، وتشكل قيمة تداولات هذه الأسهم الخمسة 22,9 مليون دينار تعادل 43,5% من إجمالي القيمة. وارتفعت كميات الأسهم المتداولة بنسبة 6,3% بتداول 191 مليون سهم مقارنة بـ 179,7 مليون سهم تم تداولها أول من أمس، وارتفعت أسعار 69 سهماً، وانخفضت أسعار 41 سهماً، واستقرت أسعار 19 سهماً، فيما لم يجر التداول على سهم 30 شركة. قطاعياً، ارتفعت مؤشرات 8 قطاعات تصدرها «الاتصالات» بـ 1,6%، بينما تراجع أداء قطاع واحد وهو الطاقة بـ 0,35%، فيما استقر أداء 4 قطاعات أخرى. وارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1,1% مضيفاً 100,5 نقطة، ليصل إلى 9242 نقطة، وارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1,2% بمكاسب 77,5 نقطة ليصل إلى 6449 نقطة، وارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 1,1% بمكاسب 92,6 نقطة ليصل إلى 8329 نقطة.

شريف حمدي

شهدت بورصة الكويت امس عودة الزخم الشرائي على الأسهم كافة وخاصة القيادية المدرجة بالسوق الأول، وذلك بعد موجة تصحيح سريعة الأسبوع الماضي لجني الأرباح السريعة من الأسهم التي حققت ارتفاعات سريعة لافتة خلال النصف الأول من شهر رمضان. ويعود هذا الزخم حقت القيمة السوقية للبورصة مكاسب في جلسة امس بلغت 532 مليون دينار بنسبة ارتفاع 1%، ليصل إجمالي القيمة إلى 48,988 مليار دينار ارتفاعاً من 48,456 مليار دينار أول من أمس، وبذلك تقرب القيمة من تجاوز مستوى 49 مليار دينار. ويأتي هذا الإقبال على الأسهم القيادية تفاعلاً مع بدء إفصاحات الربع الأول من العام الحالي، والتي جاءت مباشرة للبنوك والشركات المعلننة حتى الآن، وهي استكمال للناتج المالية الجيدة التي تحققت بنهاية العام الماضي في ظل تحسن البيئة التشغيلية. كما يدعم أداء البورصة الكويتية بشكل عام استقرار أسعار النفط الكويتي فوق مستوى الـ 100 دولار للبرميل. وشهدت السيولة ارتفاعاً بنسبة 6,2% بمحصلة



(زين علام)

ارتفاع توزيعات الشركات المدرجة بالتزامن مع تحسن الأرباح السنوية

توزيعات الأرباح النقدية للشركات المدرجة في بورصة الكويت				
القطاع	توزيعات الأرباح النقدية عام 2021 (مليون دينار)	صافي الأرباح عام 2021 (مليون دينار)	نسبة التوزيعات النقدية إلى صافي الأرباح (%)	حصة القطاع من التوزيعات النقدية لعام 2021
إجمالي بورصة الكويت	1,193	3,159	37,8	100,0
البنوك	523,6	1,065,3	49,2	43,9
الاتصالات	190,4	249,4	76,3	16,0
الخدمات المالية	169,7	318,9	53,2	14,2
الصناعية	153,4	1,064,8	14,4	12,9
المواد الأساسية	49,1	18,2	269,6	4,1
العقار	45,1	266,7	16,9	3,8
التأمين	29,0	87,9	32,9	2,4
المنافع	15,4	13,5	113,8	1,3
الخدمات الاستهلاكية	14,7	54,5	27,0	1,2
الطاقة	8,8	14,7	59,9	0,7
السلع الاستهلاكية	4,9	0,7	704,3	0,4
الصحة	2,3	3,5	65,1	0,2
التكنولوجيا	1,1	1,0	110,2	0,1

وبقيادة بنك الكويت الوطني (216 مليون دينار أي ما يعادل 60% من صافي أرباحه لعام 2021) ومجموعة زين (بـ 143 مليون دينار ما يعادل 77% من صافي الأرباح لعام 2021) وبيتك بـ 100,4 مليون دينار بنسبة 41% من صافي الربح، والشركات المدرجة بنسبة 43% بتوزيعات نقدية بلغت 92 مليون دينار ما يعادل 50% من صافي أرباحه لعام 2021 وهيومن سوفت 49 مليون دينار بنسبة 78% من صافي الربح لعام 2021 وقد بلغ معدل نسبة توزيعات الأرباح النقدية إلى صافي الأرباح لمجموعة الـ 80 شركة نحو 41% حيث حققت صافي أرباح مجمعة قيمتها 2,98 مليار دينار وترتفع النسبة من الأرباح إلى 60% مع استبعاد الأرباح

الاستثنائية لشركة أجيليتي. قطاعياً، كانت حصة قطاع البنوك من توزيعات جميع الشركات المدرجة في بورصة الكويت عن عام 2021 ما نسبته 44% (بتوزيعات أرباح نقدية قيمتها 524 مليون دينار)، بينما جاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية بحصة نسبتها 16% وبتوزيعات أرباح نقدية قيمتها 190,4 مليون دينار وكانت حصة مجموعة زين منها 75%.

اما قطاع شركات الخدمات المالية ومع ارتفاع صافي الأرباح المجمعة لشركاته إلى 320 مليون دينار فقد بلغت توزيعات أرباحه النقدية 170 مليون دينار ما يعادل 14% من توزيعات الشركات المدرجة عن عام 2021 و53% من صافي الأرباح لعام 2021

بالتزامن مع ارتفاع صافي الأرباح المجمعة للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال عام 2021 إلى 3 مليارات دينار، ارتفعت توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين للشركات المدرجة بنسبة 43% لتسجل 1,2 مليار دينار مقارنة بـ 834 مليون دينار عن عام 2020 أي ما يعادل نسبة توزيعات أرباح نقدية إلى صافي الأرباح 38% وترتفع هذه النسبة إلى 54% مع استبعاد الأرباح غير الاعتيادية التي حققتها أجيليتي والتي بلغت 950 مليون دينار. وفقاً لبيانات أعدتها «الأنباء» فإن 80 شركة وزعت أرباحاً نقدية على مساهميها عن عام 2021 مقارنة بـ 45 شركة عن 2020

خسائر فادحة للنفط.. برنت يهوي 5% ويقرب من 100 دولار

«كيبك» تنفي إيقاف بدء تشغيل مصفاة الزور

أكدت الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك) على موقعها الرسمي أن جهود تشغيل مصفاة الزور تسير على قدم وساق وفق خطة تسلسل تشغيل وحدات المصفاة، مضيفة «سيتم الانتهاء من تشغيل المصفاة الأولى خلال الأسابيع القليلة المقبلة بإذن الله».

ونفت (كيبك) ما نشرته «ميد» عن إيقاف بدء تشغيل «الزور» وتعديلات كبيرة بتكوين المشروع.

النفط الروسي، لكن السوق قد تضيق أكثر مع فرض حظر الاتحاد الأوروبي المحتمل على الخام الروسي.



شاحنة تحمل النفط الروسي، لكن السوق قد تضيق أكثر مع فرض حظر الاتحاد الأوروبي المحتمل على الخام الروسي.

شاحنة تحمل النفط الروسي، لكن السوق قد تضيق أكثر مع فرض حظر الاتحاد الأوروبي المحتمل على الخام الروسي.

شاحنة تحمل النفط الروسي، لكن السوق قد تضيق أكثر مع فرض حظر الاتحاد الأوروبي المحتمل على الخام الروسي.

تراجعت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في أسبوعين أمس، مواصلة تراجعاً مع تزايد القلق من إطالة فترات الإغلاق بسبب موجة كوفيد -19 في شنغهاي، والزيادات المحتملة في أسعار الفائدة الأميركية، التي ستضرب بالنمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط. ونزل خام برنت بأكثر من 5 دولارات أو 5% إلى 101 دولار للبرميل، وهو أدنى مستوى منذ 12 أبريل، فيما هبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 5 دولارات أو 5% دون 97 دولاراً. ويأتي ضعف النفط أيضاً بسبب احتمالية ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية، مما يعزز الدولار القوي السلع المسعرة به أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى، ويميل إلى عكس زيادة النفور من المخاطرة بين

القطاع النفطي يصدر سلسلة من مناقصات تحديث المرافق

والأعمال المرتبطة بها في غرب الكويت، وتم تمديد الموعد النهائي الجديد لتقديم العطاءات إلى 17 مايو فيما انتهى الموعد السابق في 19 أبريل، وقالت شركة نفط الكويت أيضاً إنها تستعد لطرح مناقصة لبناء خطوط تصريف وأعمال مصاحبة في الأبار في جنوب وشرق الكويت. وقد أهلت الشركة بالفعل 15 شركة لتقديم عطاءات للعقد، وقالت إن الشركات الأخرى التي ترغب في التأهيل المسبق يمكنها إرسال المستندات إلى لجنة المشتريات العليا في الكويت في غضون 30 يوماً.

من جانبها، تستعد الشركة الكويتية للاستشارات البترولية الخارجية - كوفيك وهي إحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية، لطرح عقد استشارات مصمم لمساعدتها على إدارة مخاطر العملات الأجنبية، وقد تاهلت ثلاث شركات تدقيق رئيسية لتقديم عطاءات للمشروع هي ديلويت وإيرنست اند يونغ وكيه بي ام جي.

محمود عيسى ذكرت مجلة ميد أن شركة نفط الكويت طرحت عدداً من مناقصات مشاريع تطوير المرافق النفطية، ويأتي الإعلان عن هذه المناقصات في غمرة حالة متزايدة من عدم اليقين بشأن التأخيرات المحتملة في قطاع المشاريع النفطية الكويتية وتظل أجواء صناعة الطاقة الكويتية. وتشمل المناقصات الجديدة ترقية مرافق أنظمة الحقن والمراقبة الكيميائية في شمال الكويت. ومن المقرر أن تعقد شركة نفط الكويت في 26 مايو اجتماعاً سابقاً لتقديم العطاءات للمشروع فيما حددت يوم 24 يوليو المقبل موعداً نهائياً لتقديم العطاءات. كما تم طرح مناقصة مشروع تحديث مرافق المياه في شركة نفط الكويت، والموعد النهائي لتقديم العطاءات هو أيضاً 24 يوليو. في غضون ذلك، أعلنت الشركة عن تأجيل المشروع المخطط له لإنشاء خطوط التدفق

«الأنباء» تستعرض الربحين والخاسرين من استمرار رفع سعر الخصم خلال 2022

رفع الفائدة ربع نقطة مئوية.. يزيد أرباح البنوك الكويتية 6% سنوياً

بسبب جائحة كورونا وارتفاع مستوى الثقة في السوق في ظل ارتفاع أسعار النفط وتحسن الميزانية العامة للدولة.

النمو ومخاطر التضخم ورفع الفائدة تهدف لخفض التضخم في الغالب، لذلك قد تعقبه آثار سلبية في الحد من قدرة الاقتصاد على النمو بسبب رفع تكلفة التمويل على الشركات التي تعاني في نفس الوقت من ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج والنقل والعمال، ولكن الجانب الأكبر من التضخم يرجع إلى نقص إمدادات المعروض من السلع بسبب تداعيات جائحة كورونا، وتصادم التورات الجيوسياسية حول العالم، وأثر ذلك السلبي على سلاسل التوريد وتكلفة النقل، إضافة إلى الارتفاع القياسي في أسعار النفط والتي تزيد من تكلفة الإنتاج والنقل معاً، ما يعني أنه وفي حالة تراجع حدة تلك التورات وتأثيراتها قد ينخفض التضخم لعدم ارتباطه بشكل كبير بنمو الطلب، ولكن الأوضاع في الكويت قد تكون مختلفة في ظل التخوف من زيادة الطلب مع ضخ سيولة إضافية كبيرة في السوق بعد صرف نحو 600 مليون دينار مكافآت الصفوف الأمامية، ومؤخراً صرف 590 مليون دينار لصالح المتقاعدین ما قد يزيد من الطلب على السلع ويخلق سبباً إضافياً للتضخم لكنه مرتبط تلك المرة بالطلب.

وبلغت قيمة التداولات العقارية بالكويت خلال الربع الثالث من 2021 وصلت إلى حاجز 1,2 مليار دينار، وما زالت تتفوق مستويات قبل أزمة كورونا، وتعد خامس أعلى قيمة خلال 12 عاماً مضت، مدفوعة بمستوى طلب مرتفع في التداولات العقارية، كما سجلت تداولات السكن الخاص قيمة استثنائية، مع ارتفاع كبير لقيمة العقارات الاستثمارية على الرغم من استقرار الأسعار مقارنة بالربع الثاني مع وجود طلب متزايد على بعض الأراضي والمواقع المتميزة، وذلك وبحسب تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي.

تياين أداء أسهم البورصة الأسهم مثلها كبقية الأصول المالية والأوعية الاستثمارية تتأثر سلماً بارتفاع أسعار الفائدة بسبب زيادة جانبية الودائع كاصل استثماري منافس وجاذب للاستثمارات من ناحية، ومن جهة أخرى بسبب ارتفاع تكلفة التمويل على الشركات التي قد تؤثر على أرباحها، ولكن بالنظر إلى الشركات المدرجة، يتباين التأثير حيث تستفيد أسهم البنوك من ارتفاع الفائدة، فيما يزداد التأثير السلبي على الشركات التي تعتمد على الديون في تمويل عملياتها التشغيلية، ومنذ بداية العام ارتفعت كل مؤشرات بورصة الكويت بدعم من النتائج المالية السنوية الإيجابية وتحسن البيئة التشغيلية في ظل تخفيف القيود

البنوك إلى الارتفاع (على أساس الأرباح السنوية للعام 2021 وتوقعات المدراء الماليين للبنوك) بنحو 6% على مدار 12 شهراً. يذكر أن البنوك الكويتية سجلت أرباحاً سنوية عن العام 2021 بلغت قيمتها 881 مليون دينار لتحقيق فقرة كبيرة بلغت 93% على أساس سنوي. وتأتي تلك الزيادة الكبيرة بالأساس إلى التراجع الكبير في المخصصات التي انخفضت بنحو 44% على أساس سنوي لتصل إلى 564 مليون دينار. لكن، على الجانب الآخر، تتأثر البنوك سلباً في حالة تأثر النشاط الاقتصادي برفع الفوائد، حيث قد يؤثر ذلك على نمو الائتمان، كما يؤثر رفع الفائدة سلباً على أداء البورصة نتيجة عزوف المستثمرين عن الاستثمار في الأسهم لصالح الودائع مرتفعة العائد، كما تتأثر قيمة ضمانات البنوك من الأسهم الموهونة والتي تتراوح قيمتها حول 1,5 مليار دينار.

منافسة الاستثمار العقاري ويتأثر عائد العقار سلباً برفع الفائدة، حيث تصبح عوائد ودائع البنوك متقاربة، مع أن العقار هو أحد الأصول الاستثمارية الأكثر أماناً مقارنة بباقي الأصول من الأسهم وغيرها، وفي ظل ثبات سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية، يعتبر رفع الفائدة على الودائع منافساً قريباً لعائد الاستثمار العقاري خاصة في حالة ثبات قيمة الأصول،

مع توقعات باستمرار ارتفاع الفائدة في الكويت هذه السنة، وسط سياسة متشددة للفيديري الأمريكي، هناك ربحون وخاسرون من الدورة الاقتصادية الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الكويتي كما الاقتصادات العالمية، وكان بنك الكويت المركزي رفع الفائدة بـ 0,25%، وهي النسبة نفسها التي طبقها الفيديري الأمريكي، ليصل سعر الخصم في الكويت إلى 1,75%، في حالة الفائدة المصرفية، هناك دائماً طرفان بالمعادلة: المقترض والمودع، لذا فإن رفع الفائدة ينتقل تأثيره مباشرة على القروض، بينما يتم احتساب الفائدة على الودائع بعد ذلك بفارق زمني حسب آجال الودائع، ويعني ذلك بالنسبة للشركات المقترضة بشكل كبير بأن هناك ارتفاعاً في تكلفة التمويل. أما للشركات التي تملك معدلات سيولة مرتفعة، فإن ارتفاع الفوائد فرصة للاستفادة من تلك السيولة وإيداعها للحصول على فائدة مرتفعة إذا لم تتوافر فرصة بديلة بعوائد أعلى. أما بالنسبة للبنوك، فهي تعني زيادة في إيرادات الفوائد وصافي الدخل من الفائدة.

نمو إيرادات البنوك وكانت البنوك الكويتية تتوقع على لسان المدراء الماليين خلال المؤتمرات التحليلية الأخيرة عن استفادتها من رفع الفائدة، حيث تدفع الزيادة بربع نقطة مئوية واحدة أرباح